(العدد ٢٥)

ثمن النسخة الواحدة قرش تعريفه

﴿ السنة الاولى ﴾

تطبع وتنشر على نفقة جمعية النشأة الوطنية للاهالي والبلاد المصرية

مكاتبات الاهالي

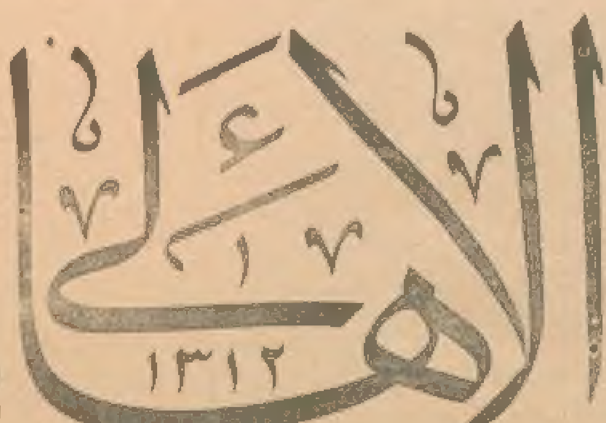
تكون بعنوان (جريدة الاهالي) او باسم صاحب امتيازها (اسماعيل اباظه) بمصر

جريدة (الاهالي) تنشر المراسلات العمومية مجانا أجرة الجريدة متى كانت متعلقة بشؤون عمومية او بامور ذات اهمية وتنشرها بكل شكر وتأسف لا تنشر الجريدة ولا تحط وسائل المدح ولا اهواء ولا كل ما كان منافيا للحق ومحرم

محل ادارة الجريدة تجاه ضريح سيدي الشيخ ريحان بشارع الشيخ عبد الله بجوار سراي عابدين العامره

الرسائل الغير مختومة لا تقبل

صندوق البوستة نمرة ٢٦٠



قيمة الاشتراك لغاية سنة ١٨٩٤

مصر

داخل القطر المصري ٢٥ خارج القطر المصري ٤٠

قيمة الاشتراك تدفع مقدما او اقساطا شهريه او الثلث من المحصولات الشتويه والثلثان من المحصولات الصيفيه بحسب رغبة المشتركين الذين يبدونها عند الاشتراك

لا ترسل الجريدة لاحد لم يقبل شروطها

لا تدفع قيمة الاشتراك الا لمن بيده ايصالات الادارة ممهوره بطابع الجمعيه وبامضاء صاحب الامتياز

جريدة العائلة السياسية التجارية الاصلاحية تصدر يومي الاثنين والخميس من كل اسبوع

اجرة الاشتراك الاعلانات تقريبا تتفق مع الادارة

مصر في يوم الخميس ١٥ جمادي الثاني سنة ١٣١٢

٥ كيهك سنة ١٦١١

١٣ دسمبر سنة ١٨٩٤

﴿ اعلان ﴾

مطبعة الاهالي والبلاد مستعده لطبع سائر انواع المطبوعات بالنفقات التي تستلزمها عملية الطباعه ليس الا

ان من اطلع على الحوادث الموافقه للادارة في هذين اليومين على مكتب بوستة مصر ثم المندوبين الواردين على الادارة في كل ساعة بقيمة الاشتراك . يحكم بدون ادنى تردد بصابة ادارة جريدة الاهالي كل الاصابة فيما قررته من عدم ارسال الجريدة الا لمن يطلبها بكتابة منه . او ممن ينوب عنه

لان حضرات المشتركين فيعدهم الى تسديد قيم الاشتراكات بالصفة الجارية عليها الآن سلطان العهد الذي ارتبطوا به في طلب الاشتراك . بل الذي دفعهم لذلك هو ذلك الباعث النفسي الذي حرك تلك الاحساسات الشريفة الى طلب الاشتراك او الامضاء عليه . او الامر به . مما اغنى الادارة من تكليف احد مطلقا من قبلها بالمطالبة او الاستلفات سواء كان ذلك بالعاصمة او المدن او بالارياف . فضلا عن تعيين مندوبين (خلاف . او فلان) لهذا الشأن

وخزينة الواردة بمكتب بوستة مصر اعظم برهان . على اثبات امر العمود حتى ولو تصوره الاذهان . حصوله فضلا عن تصديقه قبل الآن

بقية الجملة المشهورة (بالقاهرة فيها) قد شرعنا عن الكلام عليها في هذا العدد فانها هي منها كما سنراه مسطورا بالصحيفة الثانية بعنوان الكائنون الذين يدان لها يحق بحكم المجلس خصوصي في قضية ناظر مدرسة دار العلوم

وقد اجلنا بقية الرسالة التي كانت في العدد السابق تحت عنوان (المولود الجديد) اهتماما بتقديم الكلام على ميزانية الحكومة للسنة القادمة . عن كل بحث آخر في الوقت الحاضر

ولقد جاءنا الكلام الصراسي في هذا العدد على ذكر المخصص في الميزانية لكل مصلحة . مع بيان الاقلام التي تجاوزت حد القصور والاستغراب . بعبارة بسيطة جداً . لان منتهى الدراية في تلك الاقلام لم يجعل تأسيلا لكشف الملاحظة بشيء عليها . كما سيقف على ذلك حضرات القراء

﴿ مجلس النظار ﴾

مخصصه عن سنة ٩٥ ـ ٤١٩٤ جنيه ويزيد في هذا العام الذي هو عام الرخاء والسعادة ١٠٦ جنيه عن العام الماضي ويوجد به سكرتير ورئيس قلم وثلاث وكلاء اقلام . اما العمال الذين يشتغلون تحت مراقبة هؤلاء الرؤساء الاربعة فهم ستة عمال .

ولمجلس النظار ٨٠٠ جنيه مصاريف سريه ويمكن ان توصف بوصف آخر وهو مصاريف شخصية لمن يتولى رئاسة مجلس النظار علاوة على مرتبه الزهيد

﴿ شورى القوانين ﴾

مخصص له ٨٦٠٠ جنيه منها ٣٠٨٥ جنيه للعمال الحقيقيين مثل كتاب وخدمه سايره وقواصه الخ . والباقي ٥٥٢٥ جنيه للرئيس والوكلاء والاعضاء فقد مر العام بتمامه وهؤلاء يستلزمون عن مرتباتهم حيث لم يسمح لهم بمنازلهم الشريفة . ونتقدم لهم بل ان يتخذوا على القسم

﴿ نظارة الداخلية ﴾

مخصصها ٣٨٦٣٣٣ جنيه ـ وذلك بزيادة ١١ الف جنيه تقريباً عن مخصص العام الماضي منه

قسم الضبط والربط مخصصه في سنة ٩٥ ـ ٢٢٤٧٤٤ جنيه وذلك بعد الغاء مصلحة الضبط واعتبار ان هذا الالغاء هو من حسنات وهمة رئيس النظار الحالي . الذي قابلته الحكومة بهذه الحسنة العظيمة . فيها جمع كل سلطان هذا القسم عائدا على نظارة الداخلية بأمرها وكان تحت عنوان (مصلحة الضبط والربط) فكان مخصصه ٢١٨٨٥٨ جنيه اي بعجز ستة آلاف جنيه تقريباً فليحكم العاقلون قبل ان يقولوا ان رئيس النظار قد عمل بالغاء مصلحة الضبط ما كانت تقتضيه صوالح الوطن وما كانت تمناه الامة وتشعر بالاحتياج اليه

﴿ ادارة الجرائد الرسمية (اي الوقائع) ﴾

مخصص لمرتبات موظفيها ١١٩٦ جنيه لخمسة عمال منهم اثنين رؤساء احدهما

مدير والثاني وكيل قلم والثلاثة تراجمه

﴿ الكتابة لدى قلم الناظر الخصوصي ﴾

مخصصه ١٠٨٠ جنيه وبه اربعة من الموظفين اثنين رؤساء واثنين تراجمه . ومبلغ ١٨٨٩ جنيه مصاريف سريه ولا يدري ولا احد يدري في اي الوجوه تصرف تلك الآلاف المؤلفة ان كان في نفع البلاد او في ضررها . و ٢٩٠٠ جنيه مصاريف مطبوعات وجرانيل رسميه بديوان العموم .

مخصص لمطبعة الحكومة ١٠٠٠ جنيه مصاريف مطبوعات وهو مبلغ زهيد جدا بالنسبة لعظمة مشتغلة بحساب موفق المصريين واحبابهم جزاها الله خيرا على هذا الاقتصاد العظيم

﴿ نظارة الخارجية ﴾

مخصصها ١١١٣٦ جنيه حسب العام الماضي ويوجد بها ناظر ادارة وثلاثة وكلاء ادارة وواحد رئيس قلم وثلاثة وكلاء اقلام وواحد سكرتير خصوصي يكون مجموع هؤلاء الرؤساء تسعة ويشتغلون بمراقبة ١١ عاملا مجموع مرتباتهم السنوية يوازي مرتب ناظر الادارة وأحد وكلائه تقريباً . ولهذه النظارة ٣٠٠ جنيه مصاريف سريه و ٨٠ جنيه مصاريف طبع اوراق

﴿ نظارة المالية ﴾

مخصصها ١١٩٧١٥ جنيه بزيادة ٥٠٠ جنيه تقريباً عن مخصص العام الماضي منها ميزانية القلم المختص بنظارة المالية .

(المكوناريه) المجرد عن السلطة الادارية · وعن كل عمل وشغل · مبلغ ستة آلاف جنيه وكسور · ويوجد به ناظر ادارة ووكيل ادارة وثلاثة رؤساء اقلام وثلاثة وكلاء اقلام وهؤلاء الرؤساء الثمانية يراقبون اعمال ٢٣ عاملا · وينفق مبلغ ٣٥٠٠ جنيه لطابع الاوراق بعنوان المحروم · وله مبلغ ٣٠٠٠ جنيه تحت عنوان مصاريف متنوعه وذلك بعد ذكر كافة انواع المصروفات التي يتصورها الذهن وتخطر على الفكر ·

﴿ قسم القضايا بنظارة المالية ﴾

ميزانيته ٨٣٠٠ جنيه ويوجد به مستشار ونائب وناظر ادارة ووكيل ادارة وثلاثة رؤساء اقلام واربعة (لا ثلاثة) وكلاء اقلام يكون مجموعهم ١١ رئيسا يراقبون عمل ١٧ مرؤوسا · مجموع مرتباتهم توازي مرتب نائب المستشار وناظر الادارة يعني ان كل رئيس يراقب عاملا واحدا ونصف عامل · فنسأل لحضرات الرؤساء · جزيل المساعده وجليل المعونه (البقية تأتي)

﴿ السيد حسن ... ﴾

لقد وصلتنا الرسالة الآتية بهذا العنوان ننشرها تحت عهدة صاحب الامضاء · ومسؤلية احد الاخصاء ·

لقد حكمت محكمة مصر الابتدائيه · صباح يوم الثلاث الماضي تحت رئاسة سعادة رئيسها الجليل · اولا بقبول المسائل الفرعيه المرفوعه من الست شقيقة حضرة السيد حسن المشار اليه وحرم حضرة السيد الفاضل محمود بك المرزي · وثانيا برفض ما ادعى به حضرة السيد حسن المشار اليه على الست شقيقته من انها لا تستحق شيئا في ما تركه والدهما بناء على تخارج ادعاه لنفسه عنها ثم لم تعترف به الجهات القضائية سواء كانت المحكمة المختلطة او الاهليه · وثالثا بالزام حضرة السيد المشار اليه بالمصاريف · وداعا لاتعاب المحاماه لحضرة المحامي الشهير نقولا توما · خاصا يبلغ عشرين جنيها بصفة تعويض للست شقيقته

فنهنئ حضرة السيد حسن المشار اليه وحضرة شقيقته بهذا الحكم العادل

اما التهنئة لحضرة السيد حسن المشار اليه · فناشئة عن اعلق الآمال · بانه بعد هذا الحكم · الذي لم تجمع كل المساعي الخصوصية · ولم تقلع كل الهمم العلية · التي صار الاستعانة بها · والاستنجاد بسلطانها · للحصول على حكم لصالحه في هذه القضية وبعد العلم ان الله سبحانه وتعالى اعظم من كل عظيم تغلب في احساساته الشريفة عواطف الحنو والشفقة · وجوارح الرحمة والقناعة والرأفة · على عوامل الشدة والقسوة التي عامل بها شقيقته لحد اليوم · مع ان حضرته اولى الناس بالحنو اليها والشفقة عليها · والمحافظة على شرفها وعلى كل ما يؤدي لحفظ كرامتها · فانه مهما كانت الافكار طامعة · والنفوس طامعة · فليس له سواها وليس لها سواه · وكل من عليها فان · ولا يبقى الا الله عز شأنه وجل علاه ·

اما التهنئة لحضرة الست فلا بد انها بجميل صبرها · وحسن ثباتها · وسلامة طويتها · وتسليمها امورها لخالقها وباريها · مع محافظتها على حقوق الاخوة وواجبات القرابة والاهلية كما يعلم ويشهد به كل مطلع على دخائل الاحوال والامور · وبشرها بعطاف قريب من اخيها · تنعم بدوام مرآه · وبجميل رضاه الذي تريده وتتمناه · وما ذلك على الله بعزيز

كاتبه ابو السيد حسن

﴿ حسن حبيب بك ﴾

هو نجل المرحوم عمر باشا حبيب مفتش عموم جفالك الدائرة السنيه لآخر نفس من حياته الطيبه · وهو ايضا الذي تعين اخيرا بقلم المستشار المالي خلفا لحسن الذري وصف المنقول الى الخدمة بمديرية جرجا · وهو على ما وصل الينا بعد البحث والتحري شاب · فاضل · سامي الهمة · عالي المروءة · مطبوع على حب المساعي والاعمال الخيرية · والمؤجهة املاكه بالارياف · وفي مقام الجيرات الخيرية بالعاصمة · آية بل آيات تدل على شهامته · وكرم سجاياه فنهنئه بوجه طريق الجد والعمل والارتقاء ·

﴿ كما يدين الفتى يدان ﴾

لقد توهم البعض انا لما اوردنا نشرا برئيس المجلس المخصوص (الامين سيد احمد باشا وكيل نظارة الحقانيه) فيما ذكرناه بالعدد الفائت عند الكلام على الحكم الصادر منه في قضية ابراهيم مصطفى بك · على ان من تأمل طويلا · وتدبر قليلا علم اننا انما اردنا مصلحة الباشا المشار اليه والمدافعة · عن حقوقه وعن مصلحته · ولا لا نعلم · ولا يخفى عليه · انه مرؤوس لحد اليوم وانه في مصاف العمال المرؤوسين الذين خطوا على هذا الحكم · واحضروه مجبرا بحقوقهم · فخافا بهذا بعد من رؤسائهم · وحينئذ يكون دفاعنا عنه له فيه نصيب وخيب · اللهم الا اذا كان قد اوحي اليه انه بعد اصدار هذا الحكم سيستوي على عرش الرئاسة · كغيره من الوكلاء السابقين الذين ما ارتقوا الى المناصب السامية الا بعد اجتهاد وعناية واستحقاق لا تزال هذه الافكار والاحساسات · على اننا نحب عليه ان لا تموته امور آخر · وهو انه الآن تحت سلطة رئاسة لن أمن من شرها وكيد ايامها فلا يأمن من حوادث الدهر التي تغير الامور وتقلب الاحوال ولا بد ان تقوده الى ظروف واحوال تؤول فيها من شدة وطأة رئيسه عليه · وسياق الهون والاهانة اليه · فيصبح مجبورا حينئذ ان يقضي الشرع الذي قرره ووافق عليه · في هذه القضية · بل يقابل ما يصادفه من المعاملة الملوثة بالشدة والقسوة · بجميل الرضا وكمال الشكر والامتنان · ولا يسوغ له عدلا · ان يقول · ياسعادة قادم الرئيس · ان فعلك الفلاني اهان كرامتي · او اسقط اعتباري ودرجتي · وان فعل ذلك حكم عليه باتحاد الآراء بالايقاف والحرمان من المرتب مدة شهرين ويقال له حينئذ كما يدين الفتى يدان

تلك ايام مضت ياسعادة المرؤوس · وتلك سياسة من اسباب زوالها · فلا تتكل اكبر عامل على رجوعها · والعياذ بالله ان لم يكن فيك ارتياح لرحمة سواك · فارحم نفسك فانك لا تدري من سيتولاك · ولا يعلم الغيب الا الله

اما تأثر سعادته من كلمة (فلاحي) التي ذكرناها عند قولنا فكر · بلدي · وطني فلاحي · فهو مما لا حق له فيه · لان الفلاحي مثلا مهما تمدن وترفهت معيشته · وترقت حالته · لا يصير نمساويا ولا روسيا بل هو يا فلاحي في كل تقلباته واحواله · هذا من جهة ثم من جهة اخرى لا يمكن ان يتصور الذهن انا نريد من احساساته بهذه الكلمة لان هذه الصفة هي التي يفتخر بها محررهذه السطور · حتى يعلم من امر تمسكه بها · ومحافظته عليها انه لا يتكلم بغير لغتها الى حد اليوم وما تكون فخرا عما يصدونه من التهذيب والتمدين بسبب تمكنه بها عن عرقهم وتخالطوهم من الاوروباويين والمصريين المتمدنين · فاذا كانت هذه هي الصفة التي يفتخر بها ولا يتكلم الا بلغة اهلها · فكيف يقصد امتهان غيره بوصفه بها ان هذا الامر عجيب · ويكبر لانه صادر الا من يحكم في هذا الوقت الحاضر · الذي تحررت فيه البلاد بان المرؤوس يجب ان يكون كالحجر الاصم امام رئيسه في كل الاحوال · الا تدري ياسعادة المرؤوس ما يترتب لك ولامثالك المرؤوسين من مثل هذا القرار · الا تدري ياسعادة المرؤوس ما يصيب المتقدم المتظلم من الحرمان من مرتبه مدة شهرين متتابعين · وقد اصبح المتقدم في وقت لا يمكنه ان يدخر في يومه قوت اليوم الذي يليه · الا تدري ياسعادة المرؤوس ما قاله ويتقوله الامم عن شرعك الذي جئت به · اسمع ايها كل شيء ما قاله (معتمد محق) بجريدة المؤيد الغراء في ذات اليوم الذي كان فيه تلك الملاحظات · لتعلم ان العالم اجمع على الاستياء من ذلك الحكم والسخط عليه ثم اورد لك بعد ذلك من الاقوال والملاحظات ما يدعوك للحيرة فيما تصنعه لتكفير هذه الخطيئة وما انت بمهتد · ولا بمسترشد · (وكما يدين الفتى يدان)

﴿ ليس من نقمة الا وعند الله اكبر منها ﴾

اطلعت في العدد الماضي من المؤيد على محاكمة ابراهيم بك مصطفى ناظر مدرسة دار العلوم وقرأت الحكمين والتقرير والمكتوب الذي كان اصل بلية الرجل فاذا حركني الفكرية واتاثر بها لحركة البلاد المصرية وقد كان الحكم الاول لو لم يشر الحكم الثاني معترضا من عدة وجوه ولكن جاء الثاني مقررا مبدا هو ان المرؤوس لا يمكن ان يقول لرئيسه وان اهانه بالقول او الفعل التي لا تحمل الاهانة وان قال ذلك حكم عليه بالايقاف على استعمال الرأفة والا حكم عليه بكل ما بعد هذا الجزاء · وكان التقرير الذي رفعه المحكوم عليه استئنافا للحكم الاول ما كان يصح فيه النظر لان المجلس المخصوص عد

هـذا التظلم اصراراً كأنه يقول ان تقرير الاستئناف كان يلزم ان يقال فيه ان الحكم الاول جاء منطبقاً على قواعد العدل والانصاف مطابقاً للحق مقرراً مبادئ المدافعة عن الرئيس . ولذلك فاني اطلب استئنافه . وليت شعري ماذا كان يحكم الاستئناف المركب يمكنه ان يعد هذا من قبيل التهكم بالحكم الاول فيحكم هو بالعزل بدل الايقاف . او لم يكن يمكنه ان يحسب ذلك من مقولة الجنون فيحكم حكماً دالاً بارسال كاتبه الى العباسية وان كان يرى ذلك ماساً بحقوق الحاكمين فماذا يصنع في الاستئنافات المرفوعة ضد احكام ابتدائية من المحاكم الاهلية . ألم نجمع فقط بأن المحكوم عليه يطعن في الحكم طعناً قانونياً ويذكر ان عمل القضاة الاولين مخالف للقانون وغير ذلك وكثيراً ما صدرت الاحكام الثانية ملغية للاحكام الاولى بهذه الاسباب والا لم يكن من داعية لايجاد الاستئناف في المحاكمات

ولندع هذا وذاك ونسأل على اي قانون بني الحكم الثاني في هذه القضية المخصوصة واي شرع في العالم منع المرؤوس ان يطالب حقه من الرئيس وباي وجه نقول ان المرؤوس مسلوب الارادة امام الرئيس لا ينبه لعمل ولا يحذر من ضار ولا يطالب اقالة من عمل ببيان السبب . وبالله لو كتم هذا الناظر الخائف ميهة السبب اما كان وحاله مع رئيسه هي تلك الحال ان يسأله الرئيس رغماً عن السبب فان انكره واما ان يبدي غيره ويكون كاذباً ويقول مثلاً ان كثرة العمل واشغاله بسواه من الاعمال فيحكم عليه بأنه غير كفؤ وهذا اضر . فضلاً عن استعمال الكذب واما ان يبدي السبب الحقيقي وهو الذي ابداه من اول الامر فتعود الحالة الى ما فر منه وهناك ربما شدد العقاب

واذا كان هذا المبدأ الذي اراد الاستئناف المخصوص تقريره وهو ان المرؤوس يكون مسلوب الاختيار امام الرئيس حقاً ومعمولا به فلم قضى المجلس الذي حكم على حضرة حنا بك بالخوري ايام كان مديراً لقلم الاملاك في المالية بانه كان يجب عليه الالحاح على دولة ناظر المالية اذ

الحاحه عليه في تلك المسألة تقضي ما قضاه عليه . وان قالوا بان ذلك الحكم على بالخوري بك كان لا بد منه على ما وقع قلنا والظاهر في هذا الحكم كذلك ولكن كان الانسب ان يبنى على غير تلك الاسباب والا وقفنا كل يوم في حكم باسباب جديدة ولم يعرف للمرؤوسين حالة يستقرون عليها مع الرؤساء فانه ربما كان الرئيس صاحب غرض وذلك لا يخلو منه زمان ولا مكان ولو ابان له المرؤوس خطأ عمل او ارجعه على ما سواه او ذكره بعمل مضى يناقض هذا العمل او كان المرؤوس لا يسالم غرض الرئيس في بعض المواضع او غير ذلك لدعا ذلك الى مثل هاته الاحكام . ولقد كان يهمني كثيراً ان اطيل القول ولكني علمت ان الامر قد قضي في هذه المسألة واسأل الله ان لا يجدد ما يدعوني او غيري الى الاطالة في مثل هذا الباب

مدقق حق

﴿ وفاة جريدة البوسفور ﴾

لقد انتقلت في الاسبوع الماضي من دار الجهاد المقدس . الى دار العدم المطلق . جريدة البوسفور الشهيرة التي كانت تطبع بالعاصمة باللغة الفرنساوية وقد كان مشربها الدفاع عن الصوالح المصرية الاجنبية شديدة ابدا ضد المحتلين ان احسنوا او اساءوا مع التعبير والانتصار للدولة الفرنساوية على كل حال

وقد تضاربت الاقوال واختلفت الآراء والافكار في مرض وفاتها . فمن قائل ان وفاتها كانت بعلة انقطاع الغذاء عنها ممن كان قائماً من الافاضل المحررين بغذائها ثم انفصل عنها وتقدم الى غيرها . ومن قائل ان وفاتها كانت بحمى الضغط الاحتلالي عليها حتى اوهن قواها . وضيق منفسها . فماتت شهيدة في موقف المطاردة والنزال . ومن قائل غير ذلك مما لا حاجة لاطالة الكلام عليه الآن

اما الجمهور فلا يقول انها ماتت شهيدة في موقف الدفاع والنزال . بسبب انقطاع الغذاء عنها او الضغط عليها كما قيل . بل يقول انها فارقت هذه الحياة الطبيعية وهي خائنة للامة المصرية بأسرها . محرمة امام وطنها وابنائها جعلها اثيمة بين يدي شرفها وضميرها ونفسها . كل ذلك ان اتت عليها ما شاع عنها . ونوهنا به للقراء في حينه بالعدد السادس من جريدتنا بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ٩٤ وهو ما يأتي بالحرف الواحد

﴿ بيان وايضاح ﴾

لقد ذكرت بعض الجرائد ان الدولة الفرنساوية قد اوجبت على جيشها المدني بمصر . وهم ارباب الجرائد من رجالها ان يخففوا الحدة . ويسكنوا الحماسة . في الروايات والحوادث المصرية والكلام عليها

ومع ان معظم الجرائد المقصودة بهذا القول قد انبرت لتكذيب هذه الاشاعات الا اننا علمنا علماً لاشك فيه ان السبب في تجدد الانكار لهذا القول . هو ذلك الانقلاب الدولي الذي حصل من عهد غير بعيد في سياسة بعض الجرائد التي تطبع في القاهرة باللغة الفرنساوية . فانها بعد ان كانت تذوب غيرة . وتتقد حمية . من حد مبادئها . وشدة عاطفتها . لترقية المصالح الوطنية . والصوالح الفرنساوية قد اصبحت الآن في موقف حيرة وتردد . تريد من جهة ان تنغمس في بحر البحر لتلطيف تلك الحرارة الشديدة (وقد انغمست) . ثم من جهة اخرى تنازعها تعهداتها المرتبطة بها ارتباطاً تخشى من حله . غير مراعية في هذا الحل ذمة او ضمير . فان ما لدينا من هذه التجارة قد راجت بحمد الله بأحسن الاسعار ... ولم يبق منها شيء لدينا . كما حقق لنا ذلك غير واحد من الافاضل ذوي الخبرة والاطلاع

ولا بد ان تكون الامة الفرنساوية وجرائدها قد تفطنت لهذا الامر الذي صار محسوساً للعيان . كما تفطنت اليه عقلاء المصريين وفضلاء الاهم . حتى اصبح تتحدث به الصبيان . على ان الزمن كفيل بنشر ما طواه الغيب في ثنايا الحوادث وكل آت قريب

(الاهالي) وقد نشر الزمن ما طواه الغيب . واصبح الموهوم لاشك فيه ولا ريب

﴿ مصلحة وابورات البوستة الخديوية ﴾

يعلم القراء ما اقترفته تلك المصلحة ضد الصحة العمومية . وكثير من المصالح الخصوصية . بثغر السويس . والحديدة . وعدن . ومصوع على البحر الاحمر . ثم ازمير . وبيريه . ومدللي على البحر الابيض وما جاور تلك الثغور

وذلك بسبب ما قررته من الغاء توكيل وابورات البوستة الخديوية من والى تلك الجهات من ابتداء سنة ٩٥ المقبلة

وقد وردت علينا الرسائل من معظم تلك الجهات بالطعن والتنديد على سفاهة هذا المشروع . وبيان ما يترتب عليه من الخسائر والاضرارات المادية والادبية . سواء كان للحكومة او للافراد . ولما كان نطاق الجريدة لا يسع نشر تلك الرسائل بحروفها ولا بالاختصار فقد اكتفينا بنشر جزء من رسالة واحدة تخيرناها من بينهم لاشتمال ذلك الجزء على معظم ما اشتملت عليه الرسائل الاخرى من البيانات والملاحظات . راجين ان يكون لها نصيب من العناية والالتفات من رجال الحكومة الجديدة التي كنا نناديها قبلاً . بأيتها الحكومة الخامدة . ثم تحركت ونهضت وابتدأت تنظر في شؤون الرعية . فصرنا نناديها الآن بأيتها الحكومة السنية . حتى ان استمرت على نهضتها زدناها صفة سامية اخرى . والا عدنا واستوقظناها بما يصل اليه حد الاستطاعة والامكان . والله هو الهادي والمستعان

قال الفاضل صاحب الرسالة بعد مقدمة لا يحتملها المقام

واذا تركنا الحكومة في التوسع ووجدنا عذرها . بمعارضة الدول لها . في استعمال الملايين من الجنيهات المودعة في خزينة صندوق الدين . لما وجدنا لها عذراً في تقرير مشروعات تقضي بزيادة الضنك وعظم الاضمحلال . مثل الغائها توكيل وابورات البوستة الخديوية بالبحرين الاحمر والابيض . لما يترتب على هذا الالغاء من النتائج الآتية

اولا ان الغاء هذه المصلحة يؤدي الى صيرورة الصلات التجارية بين مصر وسواحل البحر الاحمر من بلاد العرب والبحر الابيض . ألعوبة في ايدي الشركات الاجنبية التي لا تراعي سوى حظ ارباحها ولو مما فيه خراب سواهم

ثانيا انه يصبح كثير من العمال من طبقات المستخدمين في هذه المصلحة عالة على الناس وخصوصاً ارباب الرواتب الصغيرة الذين خصصوا حياتهم لخدمتها ولم يتعلموا حرفة اخرى تنقذهم من مخالب الفقر والتسول في مثل هذه الاحوال

ثالثاً ان الحكومة في كماليات نظامها وفي احوال أخرى مقتصرة لوجود مثل هذه الوابورات ولو نظرنا لما تنفقه سنوياً في اجور وابورات الشركات التي يطلبها حضرات المدعوين زمن النيل لما لنا بداهة بوجوب ابقاء هذه الوابورات التي سمعنا بمزيد الاسف انه قد صدرت التنبيهات بكسير اربعة منها مع ان امر الالغاء لم تعتمده الجهات العليا نهائياً

رابعاً ان هذه المصلحة لم تغرم لها الحكومة ما يجبرها على محوها من الوجود تخففاً عنها اثقالها · بل ارباحها في كل عام اكثر من النفقات بمقادير وافرة تنادي بان الغاءها عار على الحكومة وسفاهة في الرأي من جهة كمالياتها النظامية ومن جهة اضاعتها باب ايرادات لا غنى لها عن مثله في سائر الاحوال

خامساً ان وابورات هذه المصلحة كانت تخفف العناء عن الحجاج المصريين وغيرهم ولم تمكن الشركات الاخرى تحسن معاملة مسافريها الا من باب مراعاة التنظير · ولاستمالة فريق من أولئك الافواج اليها لما تعهده من اقبال الجميع على تفضيل الوابورات الخديوية عنها فبعد محو هذه الوابورات (بالتكسير او البيع للشركات) يخلو الجو للشركات الاجنبية فتعامل الحجاج باللين والقسوة كيف شاءت لانتفاء علة مراعاة التنظير حينئذ · ويكون هذا عثرة جديدة وصعوبات هائلة في سبيل الحج الى بيت الله الحرام

على انه اذا كان الغرض من الغاء هذه المصلحة تخصيص الاجانب بكل مواد الربح فنعم ما فعلت · وان كانت الحكمة هي تقادم العهد على تلك الوابورات فلتستبدلها او ترميم ما يستطاع اصلاحه منها تدريجاً · اليق بكرامتها واقرب لحسن الظن في تصرفاتها

ثم ان لم يكن لديها من الاموال الضرورية ما يكفي لذلك فالوجهة التي اباحت لها الاقتراضات الجمة لانشاء خطوط السكة الحديد واحداث الكباري لها · هي ذات الوجهة التي تمكنها من الاقتراض للوازمات تجديد وابورات ابوسطتها من احسن طراز واجمل اختراع

وليست الاضرارات التي تلم بالمتعاقدين الذين يرفتون بمجرد الغاء هذه المصلحة قاصرة على اشخاصهم وعائلاتهم فقط · بل ان الضرر سيحل ببوغاز السويس قاعاً صفصفاً ويعم الضرر ايضاً كثيرين من التجار الوطنيين الذين تعطل معاملاتهم التجارية التي كانت سائرة مع امثالهم في البلاد الاخرى فلله در حكومتنا المصرية التي عوضاً عن ان تباري الغير في افتتاح المستعمرات تسعى تدريجاً في تخريب مدائنها العامرة · (فاعتبروا يا أولي الالباب)

بور سعيد لموقعين عليه

قد كثر ما نسمع ونرى من ان حكومتنا العادلة تنادي بدوام المحافظة على الصحة العمومية فنحن الموقعون على هذا سكان قسم ٢ و ٣ بشوارع البحيرة نقول انا رأينا التنظيمات بحي الافرنج ومعظم حي العرب بسبب ردم شوارعهم بلغت النهاية حتى صار اهلها آمنين على صحتهم من غوائل شدة الرطوبات وتصاعد الروائح الكريهة · خلاف ما نقاسيه من كثرة الاوحال والمياه القذرة الراكدة بشوارعنا · تشم منها روائح كريهة أضرت بصحتنا وصحة عيالنا وعند مسيرنا بالشوارع البعض منا يجد ابوماته ملوثة بتلك الاوحال وفضلا عن ذلك فان الكناسين لم تكنس حالة تلك الشوارع الطبيعية · بل مرحمة بالذين ارتدمت شوارعهم يقذفون مياه الامطار من الشوارع المردومة لشوارعنا حتى زادت الطين بلة والعنبور نعمه واصبح اصوات الذباب والناموس والصراصير علينا كدوي النحل كأننا لم نكن من بني الانسان

مع اننا ومن ارتدمت شوارعهم متساوون في سائر الضرائب والرسوم

فنلتمس من الحكومة ردم شوارعنا رحمة بنا ومنعاً من انتشار الامراض بيننا حتى لا تتشدد لغيرنا وأننا لا نحتاج لتكرار الشكوى

في ايتاي البارود في ٩ سبتمبر سنة ١٨٩٤

لا يخفى القاصي والداني ما لحق الفلاح من الضرر في هذا العام بأسباب نقص حاصلاته · ومنبعها ثلاث بحور · وعلى الخصوص معظم جهات مديرية البحيرة التي فاجأها النشع بسبب علو النيل في هذه السنة عن السنوات التي خلت حتى جعلها مطارح حال الطيور

ولما ان كانت الحكومة بدأت في فتح مصرف يقال له مصرف اوكو · وازمعت على استعداده لتصفية مياه النشع فالى الآن الا قليلا وبطلت عملية تمت فيه

ولذا فقد رفع معظم الناس شكواهم لمصلحة الري والتمسوا منها انشائه حتى يتصل بالترعة المقابل لها ام الصغير · الآخذة من مصرف العربد ومصرف زرسده · فشكوا من ملاقاتهم بعض ما أصابهم من الضرر · ولحد الآن ما كانت ترى من شكواهم أدنى ثمرة · حتى اصبحوا يستغيثون فلا يغاثوا فنستلفت نظر رجال الري لذلك ولذا وليد الامل بتلبية نداء الاهالي والاخذ بساعدهم والا ان صموا آذانهم وغمضوا اعينهم وقذفت مياه النشع بالاراضي فتكون هي الطامة الكبرى وها نحن صابرون حتى يقضي الله أمراً كان مفعولا ·

(تابع ما قبله)

شكية وأنين من فئة ضعيفة من المحامين

المادة ٤٦ في الاحكام الوقتية

الاشخاص المقبولون الآن في التوكيل عن الاخصام امام محكمة الاستئناف يعتبرون كالمحامين الذين يقبلون امام المحاكم المذكورة بمقتضى امرنا هذا وتكتب اسماؤهم في جدول المحامين · والاشخاص المقبولون في التوكيل عن الاخصام امام محكمة ابتدائية واحدة او اكثر يبقى لهم الحق في المرافعة امام هذه المحكمة فقط ولا يقبلون في المرافعة امام المحاكم الابتدائية الاخرى وامام محكمة الاستئناف الا اذا قدموا الشهادة المقررة في المادة الثالثة ومع ذلك تسري عليهم احكام هذا الامر فيما يتعلق بما للمحامين من الحقوق وما عليهم من الواجبات وكذلك فيما يتعلق بتاديبهم ما عدا احكام المادة السابعة والعشرين ويلزم ان يكون في كل محكمة ابتدائية خلاف جدول المحامين المذكور في المادة السادسة عشر كشف مشتمل على أسماء الاشخاص المقبولين في التوكيل عن الاخصام امامها ويكون في كل من المحاكم الجزئية التابعة اليها نسخة من هذا الكشف

عن الوجهة العقلية

لا فائدة للحكومة ولا للناس من التضييق على المحامين الابتدائيين بجعلهم قاصرين على المحكمة الابتدائية المقبولين امامها لان جميع المحاكم الابتدائية متساوية الدرجة والاختصاص وهو مما لا نزاع فيه ولان الممتحنين (بكسر الحاء) في كل محكمة مؤلفون من قضاتها الموثوق بهم وهم رئيس المحكمة والنيابة وأحد قضاتها ولان مادة الامتحان في جميع الجهات هي القانون المصري الاهلي فيجب حينئذ ان المحامي المقبول في محكمة ابتدائية يقبل في بقيتها

ولعلم الحكومة ان هذا هو الطريق الاقوم اجازت في اللائحة الجديدة للمحامين المستجدين ان يترافعوا في جميع المحاكم التي من درجة واحدة ان جزئية وان كلية

على ان في غير هذا السنن لمقيدا ومضرة لان المحامي الابتدائي الذي باشر قضية ما ودرسها درساً جيداً وعلم دخائلها ثم تفرع عنها فرع آخر او هي ضمت على قضية ثانية بمحكمة أخرى لارتباطها بها او احالتها محكمة النقض والابرام على محكمة غير المحكمة التي حكمت فيها اولا كما هو الشأن الآن في كثير من القضايا أفلا من الحكمة ان ترافع في الفرع او في الدعوى من احاط بجزئياتها والم بكلياتها وترافع فيها سابقاً او باشرها دخيل لا جرم ان الاول اولى خصوصاً اذا كان صاحب القضية لا يثق الا بمن اسس دعواه فضلا عما في توكيله غيره من المقرر في المحكمة التي ستنظر الدعوى · اي من دفع مقابل اتعاب المحاماة مرة اخرى وهو حمل ثقيل على المتقاضيين

وكأن المحاكم التي من درجة واحدة كل تحكم بقانون مغاير لقانون الاخرى او كأن الواحد منا عند ما يترافع في المحكمة المقبول فيها يكون محامياً عارفاً بأساليب الدفاع وامام محكمة غيرها يكون خلواً من هذه الخلال او كأن الحكومة تجتني ثمرة من ذلك الحجر والتضييق الواقعين علينا كلا ثم كلا (البقية تأتي)

طبعت بمطبعة الاهالي بمحل ادارتها
صاحب امتياز الجريدة
اسماعيل اباظه